

Distr.
GENERAL

A/RES/49/106
10 February 1995

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ٨٨ (هـ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/49/728/Add.5)]

١٠٦/٤٩ - دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قراراتها ١٧٥/٤٧ و ١٨٧/٤٧ المؤرخين ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ١٨١/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وجميع قراراتها الأخرى ذات الصلة،

وإذ تحيط علماً بمقرري اللجنة الاقتصادية لأوروبا ذوي الصلة وهما المقرران باء (٤٩) و جيم (٤٩) المؤرخان ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤^(١)، وبقراري اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ذوي الصلة، وهما القرار ١/٥٠ والقرار ٢/٥٠ المؤرخان ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤^(٢)،

وإذ تحيط علماً أيضاً بتقرير الأمين العام^(٣)، و"دراسة الحالة الاقتصادية في أوروبا في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤"^(٤)، و"دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، ١٩٩٣"^(٥)، و"دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٤"^(٦)،

(١) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٤، الملحق رقم ١٧ (E/1994/37).

الفصل الرابع.

(٢) المرجع نفسه، الملحق رقم ١٦ (E/1994/36)، الفصل الرابع.

(٣) A/49/330.

(٤) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.II.E.1.

(٥) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.II.F.8.

(٦) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.II.C.1.

وإذ تلاحظ الجهود المستمرة التي يبذلها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتشجيع سياسات الاقتصاد الكلي السليمة،

وإذ تعيد تأكيد أن ضرورة دمج البلدان التي تمر بمرحلة انتقال من الاقتصادات المخططة مركزيا إلى الاقتصادات السوقية، فضلا عن جميع البلدان الأخرى، دمجا كاملا في الاقتصاد العالمي هي أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة،

١ - تدعو منظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة دعمها لجهود البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وهي تحول اقتصاداتها وتدمجها في الاقتصاد العالمي عن طريق جملة أمور منها اتباع المعايير والممارسات الدولية التي تتبعها البلدان ذات الاقتصادات السوقية؛

٢ - ترحب بالتدابير التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة لتدعيم قدراتها استجابة للقرار ١٨١/٤٨ بشأن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتطلب إلى منظومة الأمم المتحدة مواصلة القيام بأنشطة تحليلية وتقديم مشورة في مجال السياسات ومساعدة تقنية إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تلائم كل بلد حسب مرحلة التحول الاقتصادي التي يمر بها؛

٣ - تطلب أيضا إلى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل في حدود نطاق تنفيذ هذا القرار ومع مواصلة التعاون القائم مع المؤسسات والهيئات الدولية ذات الصلة، دراسة سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فضلا عن التعاون مع البلدان النامية، وتحديد الدور الذي يمكن أن تؤديه منظومة الأمم المتحدة في تعزيز هذا التعاون، مع تفادي الازدواجية، بغية تشجيع مشاركة تلك البلدان في الاقتصاد العالمي بدرجة أكبر؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين.

الجلسة العامة ٩٢

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤